«الأسرائيلية» في الخارج ، وقد خلصت الخارجية «الأسرائيلية» في بيانها الى القول «أن الردود في الأوساط المختلفة في العالم بأسره ولعل على أن كثيرين أظهروا انحيازهم وأن ادراكهم انتقائي وهو الأمر الذي اعربت اللجنة عن خشيتها منه عندما اعلنت تقريرها» .

أما ردة الفعل الإعلامية العالمية التي لم تزل تتوالى فقد اظهرت كثيراً من الايجابية .

الاعلام العربي ، كعادته ، لم يخرج من اسار الغوغائية ـ والشعارات ، ولذا لم يركز على الحقائق التي أظهرتها لجنة التحقيق ، والتي يمكن استناداً إليها كشف المتورط الحكومي في المجزرة ، ويمكن نشر شهادات وتحقيقات مضادة على الصعيد العالمي تدين التورط «الاسرائيلي» ! !

بينما كان مجلس الوزراء «الاسرائيلي» منعقداً لاتخاذ قارا بشأن توصيات لجنة التحقيق ، القيت على متظاهرين من «حركة السلام الآن» قنبلة يدوية أدت الى مصرع أحدهم وإصابة ٩ آخرين .

يعتبر الحادث الأول من نوعه في «اسرائيل» ، ففي الخمسينات حدث بعض العنف في اشتباكات جرت بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين ، وفي انتخابات عام ١٩٨١ جرت مصادمات بين متظاهرين مؤيدين ليغن ومعارضين له كانت الأولى من نوعها .

إن زيادة حدة التوتر السياسي ووصوله الى حد العنف المسلح تمكس اتجاهاً خطيراً جداً في المجتمع «الأسرائيلي» ، وقد وجد هذا الاتجاه مناخه المثالي في ظل حكومات الليكود التي تخض على التطرف والعنف والتمسك بالمبادىء التوراتيه ، وتلقى استجابة كبيرة في أوساط الطبقات الشعبية والمتوسطة ذات الأصل الشرقي بشكل خاص .

واذا كانت التظاهرات المؤيدة لشارون قد كانت محاولة لاستخدام الضغط الشعبي من أجل تثبيته في منصبه ، فأن إلقاء القنبلة على المعارضين له يعتبر ، اتجاهاً خطيراً لاسكات المعارضين السياسيين بوسائل العنف .

وقد كان بيغن حذراً في تعقيبه على الحادث قائلاً من الواضح أن لا أحداً يعرف من ارتكب هذه الجريمة ، لذا يجب التوقف عن توجيه الأتهامات» .

وقد ذكرت صحيفة «معاريف» أن متحدثاً مجهولاً اتصل بمكاتبها معرفاً نفسه بأنه طالب جامعي معلناً مسؤوليته عن عملية إلقاء القنبلة ، وقال المتحدث أنه أعطى امراً لعضو في «وحدة قتالية من نخبة الجيش» بالقاء القنبلة .

وكان يوسف بورغ وزير الداخلية قد أعلن أن مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في حادث إلقاء القنبلة . كما أشار اسحق نافون رئيس الدولة الى أن «الجدل الكلامي العنيف يؤدي حتما الى عنف جسدي ، ان الذي القى القنبلة يجب أن يعلم أن الجميع يملكون قنابل» وهي اشارة خطيرة الى إمكانية تبادل الأعمال العنيفة وتصاعدها .

وقد اتهم اعضاء من «حركة السلام الآن» انصار مئير كاهانا بالقاء القنبلة ، وقد القت الشرطة القبض على كاهانا لكنها سرعان ما اطلقت سراحه ، ونفي كاهانا أن تكون له علاقة بالحادث لكنه وصف حركة السلام الآن بأنها تشكل خطراً رهيباً على اسرائيل .

وكانت جنازة اميل غرينتسفايغ وهو استاذ ومظلي في الاحتياط قد شيعت يوم الجمعة (١١ شباط) وشارك فيها ٥ آلاف شخص من حركة السلام الآن ، إضافة الى عدد من السياسيين والشخصيات الحكومية كان في مقدمتهم شمعون بيرز واسحق رابين زعيما حزب العمل والمعارضة .

وفي حديث لأستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية قال «ان هناك غلبة متزايدة للأرهاب في السياسات الأسرائيلية» وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» في تعليقها على الحادث اتهاماً مباشراً للحكومة لأنها «كانت حتى الآن مسرورة بأشعال نيران العداء الداخلي والاستقطاب لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية»

وقال ابراهام شابيرا من حزب اغودات اسرائيل «هكذا دمر الهيكل الثاني بالحرب الأهليه ، انني اناشد جميع اليهود أن يتوحدوا . . »

هل هي فعلاً بداية الحرب الأهلية ؟ هذا الرأي شديد التفاؤل أكثر من اللزوم ، لكنها ، بالتأكيد ، لن تكون القنبلة الأخيرة ، إن العنف السياسي اذا استعمل في بلد ما لا أحد يعرف الى أين سينتهي وإمكانيات العنف السياسي موجودة في «اسرائيل» ، ولكن ليس بمقدور احد الإدعاء أن ظروفه يمكن أن تنضج في فترة قصيرة ، لكن المستقبل يحمل إمكانية وقوعه ، طالما ظل بيغن في السلطة ، وطالما ظلت الفاشية وسيرها الحثيث .

من هو موشي ارنيز ؟

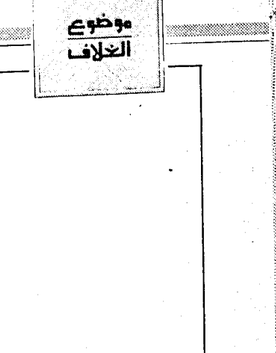

موشي ارينز

ولد عام ١٩٢٥ في ليتوانيا (الاتحاد السوفياتي) سافر بعد ١٤ عاماً الى الولايات المتحدة . درس الهندسة في مساتشوستس ، وأصبح خبيراً بشؤون صناعة الطائرات .

هاجر الى فلسطين عام ١٩٤٨ . ودرس في معهد البوليتكنك في حيفا .

دخل الحياة السياسية عام ١٩٧٣ ، وانتخب في العام التالي نائبا عن حيروت . في عام ١٩٧٧ انتخب رئيساً للجنة الخارجية والأمن في الكنيست .

في عام ١٩٨١ عين سفيراً في الولايات المتحدة . اختياره لمنصب وزير الدفاع يعتبر خرقاً لقاعدة ، حيث لم يتسلم منصب وزارة الدفاع منذ عام ١٩٦٧ أي مدني .

عندما استقال عزرا وايزمن من منصبه كوزير للدفاع عام ١٩٧٩ ، عرض بيغن المنصب على ارنيز لكنه رفضه معتبراً أن شارون أنسب رجل لهذا المنصب . وقد وقف ارنيز ضد توقيع معاهدة الصلح مع مصر .

وتشير تقارير المراقبين الى ارنيز كأحد الصقور المتعصبين ، فهو متحمس جداً لسياسة الاستيطان ، ومن أول المنادين بأن لأسرائيل طاقات تكنولوجية عليها أن تستخدمها وتطورها لتؤكد نفسها قوة مسيطرة في الشرق الأوسط ، ويعتقد أن الضمان الحقيقي لأسرائيل أن تكون أقوى من جميع جيرانها .

وقد جاء في تصريح لأرنيز ، حسب وكالة الصحافة الفرنسية واليونايتد برس ، قوله أن نداء الرئيس ريغن لتجميد بناء المستوطنات اليهودية ليس في الواقع سوى مناورة تهدف الى المجيء بالملك حسين الى طاولة المفاوضات في شأن القضية الفلسطينية . أما موقفه من وجود القوات الأسرائيلية في لبنان وموعد انسحابها فمطابق تماماً لموقفي بيغن وشارون .

وكما أن خروج شارون من وزارة الدفاع ، لم يكن تعبيراً عن تغير الحكومة لسياستها ، فقد عمل شارون بناء على الخط السياسي للحكومة ، فان قدوم أرنيز الى الوزارة يعني الاستمرار في نهج الحكومة الاسرائيلية ، واذا كانت هناك بعض الاختلافات ، فأنها تنشأ عن اختلاف الأداء والتصرف بين شخصين وليس بين سياستين ، أو خطين متناقضين .

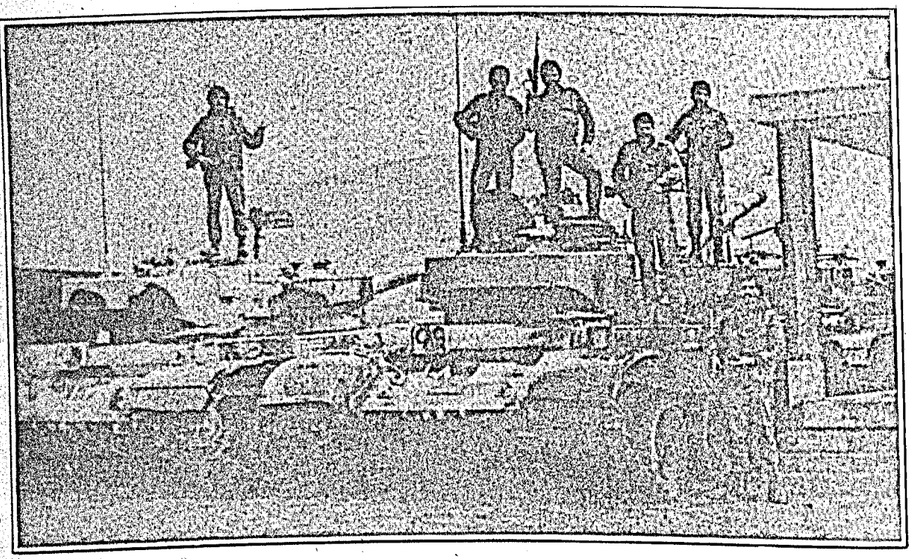

سعد حداد . . التمدد شمالاً .

سعد حداد يمدد رجليه شمالاً . . والسلطة تكافئه بإعادته الى الجيش !

"اسرائيل" تنقلها من الطاولة المثلثة الى "ارض الواقع" في الجنوب

حالة الجمود التي اعترت المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية خلال جولاتها الأخيرة ، كسرتها «اسرائيل» يوم الاثنين الماضي بضربة قوية ، لا على طاولة المفاوضات المثلثة في خلدة ، وانما في جنوب لبنان ، عندما تحركت قوات سعد حداد الى صيدا وبعدها الى النبطية لتوسع من حدود دويلة «لبنان الحرة» وتمدها الى عمق الـ (٤٥) كيلومتراً الذي تطالب به «اسرائيل» لضمان أمنها .

واذا كانت هذه الضربة قد حركت الهواء في جو الترقب والانتظار الذي كان سائداً في العواصم المعنية بالقضية اللبنانية ، فإن من شأنها ايضاً تحريك عربة المفاوضات المتثاقلة ببطء بين خلدة والخالصة . . وفي الاتجاه الذي يريده «الاسرائيليون» بالطبع . فقد ألقت «اسرائيل» الآن الى الطاولة ورقة جديدة للضغط على السلطة اللبنانية من اجل ارغامها على القبول بالشروط والمطالب الاسرائيلية المطروحة منذ أول جولة للمفاوضات ، بل منذ أول يوم بدأ فيه اجتياح القوات العسكرية الاسرائيلية للأراضي اللبنانية في حزيران الماضي .

وقد كنا دائماً نقول ، مع كثيرين غيرنا ، ومنذ البداية انه ليس أمام لبنان الا الاستسلام الكامل للارادة الصهيونية المتوافقة مع الارادة الاميركية او الوقوف بقوة بوجه هاتين الارادتين ، وليس ثمة حل وسط بين هذين الخيارين ، لأن أقل ما تفعله «اسرائيل» استيفاءً للثمن المكلف لعمليتها في لبنان ، وفي حال اعراض لبنان عن تحقيق كامل الشروط الاسرائيلية ، هو اقتطاع الجنوب اللبناني وجعله «ضفة شمالية» لها ، تماماً كما فعلت مع الضفة الغربية .

ولقد اثبتت كل الأحداث التي جرت منذ الجولة الأولى للمفاوضات اللبنانية الاسرائيلية حتى الآن مصداقية وصحة هذا الرأي . اذ أصر الجانب الصهيوني في المرحلة الأولى على ان يتضمن جدول اعمال المفاوضات كل الشروط والمطالب «الاسرائيلية» من انهاء حالة الحرب الى التطبيع الى الترتيبات الأمنية الى الانسحاب المشروط . . . واذ وصلت المفاوضات الى نقطة المراوحة في المكان ، بسبب التعنت الاسرائيلي من جهة وخوف لبنان من مقاطعة عربية له إن هو سلّم بالمطالب الاسرائيلية قبل تحقيق استسلام عربي شامل للمشروع الاميركي ـ الصهيوني لتسوية الوضع في المنطقة ، من جهة اخرى ، بدأت «اسرائيل» بتطبيق مشروع الحد الأدنى : الحاق الجنوب اللبناني بها .

واذا ما تفحصنا اهداف الخطوة الاسرائيلية الاخيرة في الجنوب ، وهي في اية حال كانت منتظرة منذ البداية ، فيمكن اجمالها فيما يلي :

● اولاً : الضغط على السلطة اللبنانية لاضعاف موقفها التفاوضي ، واجبارها على الاذعان للشروط الاسرائيلية دون اعارة اي اهتمام لما سيحدث في محيطه العربي ، لأن «اسرائيل» قادرة تعويض لبنان خساراته في هذا الميدان ، كما عبر عن ذلك صراحة وفي أكثر من مناسبة العديد من المسؤولين الاسرائيليين .

● ثانياً : الضغط على «الكتائب» الأم لتدفع «ابنها» في قصر بعبدا باتجاه تحقيق الهدف الأول . وقد وضح ذلك منذ اجتماع وزير الحرب الاسرائيلي السابق اريل شارون مع زعيم «الكتائب» بيار الجميل قبل ثلاثة أسابيع ، اذ أسمع شارون الجميل تهديداً بأن «القوات اللبنانية» ما لم تقف الى جانب